

## بداية الاستحقاقات... لا نهاية للأزمات؟!!

عرقان نظام الدين \*

٢- تمضون البيان الوزاري ولا سيما بالنسبة الى القرارات الدولية وبالتحديد القرار ١٥٥٩ أولا الذي يدور حوله جدول عقيم ومن بعده القرار ١٧٠٦ الذي يتبنى المعض لو يزال من الوجود وتنتهي بمفاعله.

٣- اما الموضوع الاساس في البيان الوزاري والذي ينتظر ان يتجدد حوله الجسد ويتوقف عنده الفرقاء فترة فقرة وكلمة وسطرًا وسطرًا حرفًا وحرفًا نقطة وفاصلة فهو موضوع المقاومة اللبنانية، ابي سلاح حرب الله، ومصيره وقرار السلام والحرب إضافة الى قرارات لجنة الحوار الوطني حول العلاقات مع سورية والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات ودخولها خصوصاً بعد أحداث نهر البارد التي زادت من اهمية حسم امره نهائياً.

٤- مصير المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة قتلة رئيس الحكومة الأسبق الشهيد رفيق الحريري ومدى الجدية في المضي بها حتى النهاية وفق شكلها الحالي وصلابياتها وشيخ الفصل السابع المضمع على رأسها.

٥- في ضوء كل هذه المعطيات تشكل قضية مستقبل العلاقات السورية اللبنانية المحور الاساس للحل والتأزم، مما يستدعي بين هذا الملف الشائك في كل الأحوال وفي ظل مخاطر التنازع والتصعيد ووفرة المحكمة الدولية والعسل على التهذبة ووقف الحملات الإعلامية أولاً ثم التصعيد لفتح طريق بيروت - الشام على اساس الحوار والمصالحة والجوار والأخوة وتجاوز

٦- مرحلة الصراع والتصعيد وتفضيد مقررات الحوار الوطني في هذا الشأن. ٧- القضايا الخلافية الأخرى وبينها مصير قرارات حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بعد استقالة الوزراء والبيت في القرارات العنصرية مثل الخصخصة والتعيينات والتنشكيلات القضائية والديبلوماسية ومصير المجلس الدستوري ووضع قانون انتخابات عصرية.

٨- مواجهة الاستحقاقات الاقتصادية والمعيشية والمالية في ضوء معضلات الديون المتراكمة وازف الكهرباء وغلاء المعيشة وهجرة الأدمغة والإيدي العاملة وإيجاد فرص العمل لآلاف العاطلين ومعالجة آثار الحرب والأزمات والاعتصامات.

٩- وعلى رغم كل ما تقدم فإنه يمكن الجزم بان هذه العقد الشائكة والمشاكل المرتقبة تشكل الجانب المضيء من الأزمة، أي في حال التفاوض وحصول التوافق والانتخاب وإنجاز الاستحقاق الرئاسي بيسر وامان والانتقال الى مرحلة التسلم والتسليم وإجراء الاستشارات الإلزامية لتشكيل الحكومة العتيدة، اما الجانب المظلم فيتمثل في تقادم الأزمة وتعتز الحلول والوصول الى مرحلة المواجهة المكشوفة وحرب الأعضاب والعرض على الأصابع والتلويح بالحروب والفتن والفوضى والفراغ وازدواجية السلطة وثنائية الحكم وتضارب الشريعات وبخول القوى الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية في معركة كسر عظم ففي حاشي الفراغ والانتخاب بالغالبية المطلقة، أي ما يسمى «بالنصف زائداً واحداً» تبقى الأزمة مفتوحة على كل الاحتمالات لأن معالجة الخطأ بخطأ أكبر تؤدي الى كارثة لا حدود لها ومعالجة أزمة في شكل مقفون تولد أزمات أكبر وأشد خطورة قد تنهي رئاسة الجمهورية والجمهورية في أن وتصبح لبنان الواحد الحر والمستقل والسيد من الخريطة لا سمح الله.

اليوم ينطلق قطار الاستحقاقات الكبرى في لبنان والمنطقة وسط تضارب في الآراء واختلاف في الاتجاهات، وشكوك في وجهات السير وتساؤلات حول المطة الرئيسية التي سيمثل لها في نهاية المطاف: هل هي محطة بر الأمان وبدائية الإطمئنان أم محطة الفوضى والاضطرابات والحروب المتعددة الألوان والغايات والفتن والنتائج المدمرة؟

نعم انها بداية الاستحقاقات من حيث المبدأ والتوقيت وأمال التمنيات ولكنها بالتأكيد ليست بداية حل الأزمات وإنهاء الصراعات وإحلال السلام، فنهاية الأزمات طريقها طويل ومعقد ومزروع بمخول الإتمام والمستتقات والرمال المتحركة والمخارق الوردية. قد يقول عاقل انها تحتاج الى معززات تجتريح الحلول وفرق إطفاء جاهزة للتخرب ومحجزة بالإمكانات والنات الحسنة، كما تحتاج الى حكمة، عرب واجانب يتدبرون انفسهم لتحقيق هذه الغاية المنبذة ضدًا بالبلاد والعباد ورحمة بالشعب التي تدفع الثمن الدامي في النهاية.

بداية الاستحقاقات تأتي هذه المرة بالجملة لا بالمفرق من لبنان الى فلسطين ومن العراق الى ايران حيث تلوح في الأفق دلائل على سياق محموم على مستوى المنطقة والعالم بين الحل والتأزم، وبين التهذبة والتصعيد، وبين الحريك والتجميد، وبين الانسراج والافئاجان، فأمل التحركات والاتصاات والتموترات واللقاءات توجي متوفر قناعة ثابتة وحاجة ملحة الى فتح الملفات ومعالجة المشاكل اوضع حد لمسيرة الانهيار والتوجه الى حافة الهاوية والمواجهات الدامية، إلا ان الخوف، كل الخوف، أن عتري المعالجات مبتورة وناقصة ولا تستوفي الشروط المطلوبة لتزج صواعق التقجير ولا تأخذ في الاعتبار كل العوامل والمسببات والأسس والخفايا والأبعاد والمطالب المتعددة والمتناقضة والرغبات الشرعية والمحة والأخرى الخسنة والماترة. اما الاستحقاقات الملحة والضاغطة بسبب حساسيتها وتعقيداتها وانكاساتها الإقليمية والدولية وارتباطها بتوقيات محدد لا يمكن تجاوزها فهي انتخابات الرئاسة اللبنانية التي يفترض أن تجري حسب الأصول الدستورية قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي في ٢٤ الجاري، ومعها نتر ما يسمى بالنتشر المستطير والويل والتبور وعظام الأصور، وما يفرغ من طبول حرب وفوضى ومواجهات وعصيان وانقسام وتقسيم وشريعات متناحرة ومرجحات متنافرة وشعب بداس تحت اقدام «فيلة»، الصراعات والطماع والعداء والمكابرة والامتدادات الخارجية.

وفي حالتي الانتخاب وعدم الانتخاب يمكن الجزم بأن الامر لا يتعدى نقطة البداية لا النهاية، ففي حال الانتخاب بمرور الاستحقاق بالتوافق وتجاوز الأزمة بيسر وسهولة وانتخاب رئيس برضي الجميع، والمعصود هنا الجميع الداخلي والخارجي، أو على الأقل برضي القوى الرئسية والأعين الأساسيين، فإن هذا يعني أن لبنان قد خطا الخطوة الأولى على طريق الألف ميل وتزج صاعق التقجير موقفاً حتى يتضح الخط الأبيض من الخط الأسود وترسم الصورة الواضحة والحقيقية للموقف والنات، فالعبرة في النسات في اللمظاهر، وفي الامثال لا في الأقوال، فبعد الانتخاب، وهو على ما يبدو يشكل المرحلة الواضحة والحقائق للمشاكل والقضايا الخلافية، تأتي لحظة الحقيقة لامتحان النيات ومدى الجدية في البحث عن حلول لها وفق عقدها وتجاوز عقباتها وهي كثيرة انكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- تشخص رئيس الحكومة وشيكل الحكومة الجديدة وحجمها وتوزع الحصص على الأوزان والحقائق وبينها حصص الشنتيد والعهد والعداء عون و«القوات اللبنانية» وحزب الكتائب و«حزب الله» وقوى المعارضة وعقدة «الثالث المعطل» التي لا يعرف العالم لها مثيلاً إلا في لبنان المعتمين في كل شيء حتى في الأزمات والعصي الكثيرة في نواب التطور والاستقرار المنشود.

وما ينطبق اليوم على لبنان يمكن تعميمه على فلسطين والعراق وإيران. فمؤتمر أنابوليس الذي استدعوا إليه الولايات المتحدة في أواخر هذا الشهر إذا لم ينسف في اللحظة الأخيرة، تحول إلى مجرد لقاء دولي وربما إلى لقاء عابر، وحتى لو عقد برؤخ أميركي ظاهر ليتوج عهد الرئيس بوش في شهره الأخيرة، فإن استحقاقه سيبقى ناقصاً ومناخه مهما قبل عن إيجابيتها ستبقى مجرد بداية حل وليس نهاية أزمة لإعتبارات عديدة أهمها:

\* غياب المرجعية والجدول الزمني وجدول الأعمال وعدم القدرة على وضع وثيقة مشتركة يفرها اللقاء ويكرس شرعيتها في مجلس الأمن. \* تناقض الآمال والرغبات والأهداف، فالسلطة الفلسطينية تريد التزامات اسرائيلية وأميركية وبولية بقضايا الحل النهائي، أي الدولة المستقلة والقدس والأجئين وفق جدول زمني ومرجعيات القرارات الدولية وأوسلو وخريطة الطريق، بينما إسرائيل لا تريد تقديم أي التزام وتدعي أن الأمن يجب أن يأتي قبل الدولة مع أنها تعرفه والكل يعرفه، أن الأمن لن يتحقق إلا بقيام الدولة المسؤولة وحل جميع القضايا المرتبطة بشروط السلام العادل والشامل والدائم ويبدو أن إسرائيل تريد فقط كسب الوقت لتحمير ما تبقى من عهد بوش إذ أكدت على لسان وزيرة خارجيتها تسيبي ليفني أن الحل يمكن أن يتحقق في نهاية عام ٢٠٠٨.

\* غياب قوى إقليمية فاعلة مثل سورية التي لن تحضر إلا إذا وضع بند الجولان على جدول الأعمال فيما يدعي أولمرت أنه سترحب بمشاركة سورية من دون طرح هذا الموضوع الحيوي، وربما يؤدي هذا الغياب إلى عرقلة تنفيذ أي اتفاق لما لسورية من علاقات متشابكة ومتراصة مع عدد من القضايا الفلسطينية مثل حماس، التي سيشكل غيابها أيضاً مشاكل مماثلة بعد سيطرتها على قطاع غزة.

\* عدم ظهور دلائل على وجود قرار أميركي أو حتى دولي بالضغط على إسرائيل للوصول إلى حلول دائمة أو على الأقل إحياء مسيرة السلام ومرجعية مدريد وإعادةتهما إلى الطريق القويم.

\* كل هذه العوامل ستدفع قوى إقليمية رئيسية مثل المملكة العربية السعودية على التريث وعدم قبول الدعوة إلا في حال توافر الحدية اللازمة في تلبية المطالب العربية والفلسطينية والقبول بمبادرة السلام العربية كما صرح الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال جولته الأوروبية.

وما ينطبق على لبنان وفلسطين ينطبق أيضاً على العراق وإيران، فأي حل لا يكون حذرياً سينتهي إلى الفشل، وأي استحقاق مهما بلغ مداه سيبقى بداية وليس نهاية للآزمات وأي تأخير في حسم كل هذه الملفات وتوفر التنبات والرغبات والإدارة والقدرة من جميع فقاء النزاعات سيفتح أبواب جهنم على المنطقة بأسرها وعلى العالم كله ولهذا لا بد من البدء فوراً بإدء الاستحقاقات في مواقفها وبسرعة لمنع امتزاج المنطقة نحو الفوضى المدمرة والتطرف الأعمى، ولا بد من خطوات عملية جديدة وفاعلة حتى ولو تكلفت مفاعيل المتفجرات والآزمات، اليوم يبدأ العد العكسي لسيرة نحو طريق في اتجاهين لا ثالث لهما: طريق السلامة والأمان والانفراج، وطريق المخاطر والفتن والانفجار، وما على أصحاب الحل والربط سوى الاختيار بينهما عسى أن تغلب الحكمة وتتفحص الضمائر ضمناً بنازوح الأبرياء وحفظاً للعباد والبلاد... وبأمان الخائفين!!